الملخص:
تسعىمعظمالدولالمتقدمةوالناميةعلىحدسواءالىتحقيقالتنميةالزراعيةالمستدامةالتيتساهمفيتلبيةالاحتياجاتمن الغذاءوتوفيرفرصعململائمةللأجيالالحاليةوالمستقبلية،والتيتحافظعلىالقدراتالانتاجيةوتجديدقاعدةالمواردالطبيعية، لذافانالتنميةالزراعيةالمستدامةتكتسباهميتهامنهميةالقطاعالذيتعملفيه،كونهيعدالمصدرالاساسللتراكم الرأسماليوالمصدرالأساسلتزويدالصناعاتالوطنيةبماتحتاجاليهمنالموادالخاموالاوليةوبشكلخاصالصناعاتالتحويليةمن هنافانتركيزالجهودفيهذاالقطاعوتنميتهاصبحتامرالابدمنها،وفياليمنكانتولازالتهناكضرورةملحة لدورالدولةفيتنميةوتطوير هذاالقطاعالحيويبمايتناسبواهميتهالاقتصاديةبالنسبةللفردولعمليةالتنميةالاقتصادية، وبصفة خاصة في ظل الصراعات والحروب الحالية بالبلد.
ويسعى هذاالبحثالىالتعرفعلىبعضمؤشراتالتنميةالزراعيةالمستدامةفياليمن،وتحديدأهمالتحدياتالتي تواجههافي ظل الظروف الراهنة ليتسنىلناتقديمعددمنالمقترحاتالتيتساهمفيمعالجةهذهالتحديات.

المقدمة:

عاش اليمن خلال السنوت العشر الماضية اكثر من أزمة، تمخض عنها ظهور مشكلات مستحدثة فرضت نفسها على ارض الواقع، أن التنمية الاقتصادية في اليمن والتنمية الزراعية بصفة خاصة قد تأثرت بشكل مباشر بعدة عوامل بعضها يعود للعوامل الطبيعية، مثل تناقص مصادر المياه المتجددة، والاستنزاف السريع للموارد، تدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة، تزايد التصحر، تدهور نوعية مياه الشرب، تفاقم مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي الملوث في المجاري المائية، بالإضافة الى التبعات والآثار الناتجة عن النزاعات والحروب بين اليمنيين.

ان الظروف غير الجيدة التي تمر بها اليمن قد افضت الى جملة من الاشكالات، وديمومة هذه الظروف يعني استمرار تدعيم المزيد من المشاكل التي تتصل بالمؤشرات الاقتصادية الزراعية الهامة. ومن المتوقع ان يواجه القطاع الزراعي ركود كبير في شتى مجالاته سواء إنتاج المحاصيل أو إنتاج المواد الغذائية المهمة مما أدى إلى تفاقم مشكلة العجز وانعدام الأمن الغذائي وما سينتج عنه من اخاطر مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

أولا: أهميةالبحث

تبرز أهمية هذا البحث في أنه من طليعة الأبحاث التي تتناول موضوعالتنمية الزراعية المستدامة باليمن، ومدى تأثرها بالنزاعات والحروب الراهنة.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكل البحث في التأثير السلبي للظروف الاستثنائية التي مرت بها اليمن خلال السنوات العشر الماضية من حروب ونزاعات وحصار اقتصادي على مؤشرات التنمية المستدامة في البلد.

هدف البحث:

يسعى البحث الى دراسة اوضاع التنمية الزراعية المستدامة في اليمن ومدى تأثرها بالحروب والنزاعات وبعض المعوقات الاخرى.

فرضية البحث:

أدت العوامل السياسية والاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة فضلا عن تخبط سبل المعالجة إلى تراجع كبير في مؤشرات التنمية المستدامة باليمن الأمر الذي سيؤدي إلى وجود صعوبات وتحديات في استدامة وتواصل التنمية الزراعية خلال السنوات القادمة.

صعوبات الدراسة:

عند محاولتنا البحث في هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات، اهمها النقص في فئة المراجع التي تتناول صلب الموضوع، والغياب شبه التام للدراسات التي تحاول دراسة التفاعل بين الحروب والتنمية الزراعية المستدامة، وهذا ما أجهدنا في هذا البحث وجعلنا نستعين بالعديد من الحقول المعرفية الأخرى وكذلك اعتماد المقالات العلمية الإلكترونية من أجل تحليل وتفسير هذا الموضوع.

١. أهمية القطاع الزراعي في اليمن:

الزراعةفياليمن ليست قطاع اقتصادي فقط ولكنها تمثل أسلوب حياة، ولها وظائف اقتصادية واجتماعية وبيئية. والقطاع الزراعي يعتبر القطاع الإنتاجي الأول بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والسبب يرجع إلى ضعف كافة قطاعات الاقتصاد القومي ما عدى قطاع استخراج النفط.

تحتل الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو الإنتاج الحيواني مكانة مميزة ودور بارز في الاقتصاد اليمني. تبرز أهمية الموارد الانتاجية الزراعية في اليمن من اهمية القطاع الزراعي والذي يلعب دور مهم في الاقتصاد الوطني من حيث:

- مساهمته بنسبة تتراوح بين ١٤.٥ الى ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي كأكبر قطاعات الاقتصاد القومي وإذا أضيف إليه مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة به مثل النقل، والتجارة، والتصنيع ستزداد أهمية القطاع الزراعي.
- ارتباطه بنحو ٧٤ في المئة من السكان نظرا لمعيشتهم في الريف سواء كانوا يعملون بشكل مباشر في الزراعة أوفي الخدمات والحرف والصناعات التي تستخدم فيها المنتجات الزراعية وتخدم سكان الريف والحضر.
- يشغل أكثر من نصف قوة العمل في البلاد والتي تقدر بحوالي ٥٤ في المائة من القوى العاملة،و يوفر فرص عمل لنسبه كبيرة من العمالة غير النظامية.
- ويعمل في القطاع الزراعي نسبة ٤٥ في المائة من السكان، أي ٦٦ في المائة من القوة العاملة من النساء و ٤٣ في المائة من القوة العاملة من الرجال
- يعتبر القطاع الزراعي المسئول عن المحافظة على البيئة لخلق توازن بيئي لصيانة موارد الطبيعة.
- يعتبر القطاع الزراعي عامل استقرار نسبي للسكان وعامل محد للهجرة الداخلية بالإضافة للحدمن معدلات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية،وبخاصة اثناء الازمات والحروب
- الحد من نسبة الفقر والعوز لكون الزراعة مرتبطة بشريحة كبيرة من افراد المجتمعات الريفية، وتوفرلهملقمةالعيشمنخلالإنتاجالزراعيبشقيهالنباتيوالحيواني.
- يساهم بجزء كبير من الصادرات المحلية الغير نفطيةوبالتالي يوفر موارد مالية لخزينة الدولة.
- معظم المنتجات الزراعية تدخل كمواد أساسية في معظم الصناعات الغذائية

٢. الموارد الانتاجية الزراعية والفرص المتاحة

٢.١. استعمالات الاراضي اليمنية:

وفقا لأخر تقارير رسمية تقدر المساحة الكلية للجمهورية اليمنية بنحو ٤٥.٥ مليون هكتار، يمكن توزيعها بين الاستعمالات المختلفة على النحو التالي[١]:

- ٢١ مليون هكتار(٤٦.١٥%) اراضي صخرية ورمال صحراوية وخضر
- ٢١.٦ مليون هكتار (٤٧.٤٧) اراضي رعوية (مراعي)
- ١.٥ مليون هكتار (٣.٣٠) اراضي غابات وأحراش
- ١.٤ مليون هكتار (٣.٠٨) اراضي تحت الاستثمار الزراعي

ويمكن توزيع الاراضي تحت الاستثمار الزراعي بين مصادر الري المختلفة على النحو التالي:

- ٥١% من المساحة تعتمد على الري من الامطار
- ١٠% من المساحة تعتمد على الري من مياه السيول
- ٢% من المساحة تعتمد على الري من مياه الغيول
- ٣٧% من المساحة تعتمد على الري من المياه الجوفية (المستخرجة من الابار.

٢.٢. المحاصيل الزراعية:

تعُد محاصيل الحبوب (الذرة والدخن القمح)المحاصيل الغذائية الرئيسية في اليمن. وتتمثل المحاصيل الزراعية النقدية في البن، والقات، والسمسم، وبعض المحاصيل الزيتية ومحاصيل الخضر. وهناك محاصيل

[١] الجمهوريةاليمنية وزارةالزراعةوالري الادارة العامة للإحصاء الزراعي، كتاب الاحصاء الزراعي السنوي"، ،سنوات مختلفة

زراعية تعتبر ثانوية في الوقت الراهن ويمكن أن يكون لها دور في المستقبل كالأعلاف الجافة، والأعشاب العطرية والطبية.

وبشكل عام، يمكن توزيع الاراضي المستثمرة في الانتاج الزراعي وفقا للتركيب المحصولي إلى ٧ مجموعات هي: الحبوب، الخضروات، الفاكهة، البقوليات، المحاصيل النقدية، محاصيل الاعلاف، والقات ويظهر الشكل التالي توزيع المساحة الصالحة للزراعة سنويا موزعة كنسب مئوية بين السبع مجموعات:

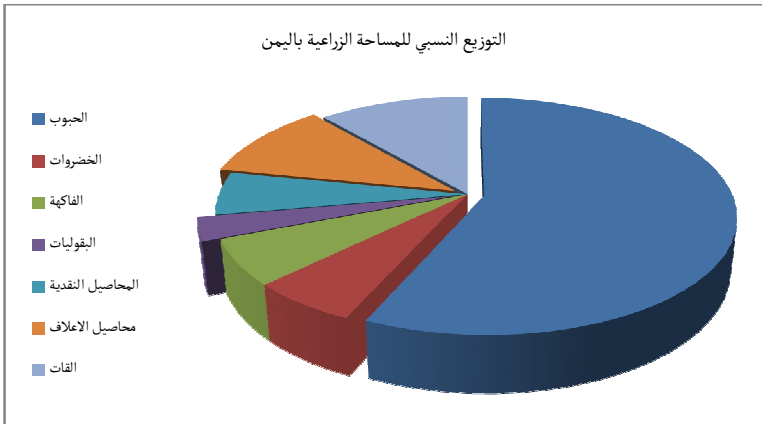

المجموعة	النسبة (%)
الحبوب	٥٦.٨٠
الخضروات	٦.٠٠
الفاكهة	٦.٣٠
البقوليات	٣.٢٠
المحاصيل النقدية	٥.٩٠
محاصيل الاعلاف	١٠.٦٠
القات	١١.٣٠

تقدر بحوالي ٤٠ الف طن سنويا.

٢.٤. مياه الأمطار:

تقدر مياه الأمطار النازلة على اليمن سنويا بحوالي٦٧ مليار متر مكعب، ما يمثل نحو ٩٣.٠٥% من إجمالي المياه المتاحة، في حين تشكل المياه السطحية نحو ٤.٨٦% والمياه الجوفية حوالي نحو ٢.٠٨% وتشكلالمياه غير التقليدية نسبة٠.٠١% وذلك من إجمالي المياه المتاحة[٢]. وتستخدم مياه الأمطار كمصدر للمياه السطحية ولتغذية الطبقات الجوفية ويستفاد منها في ري المراعي والغابات وبعض المحاصيل الزراعية. ولبعض الينابيع المائية في اليمن أهمية حيوية لحياة السكان والسواح خلال موسم الجفاف وشح المياه وذلك لأغراض العلاج والشرب ولسقي الحيوانات.

٢.٥. المدرجات اليمنية:

منذ ملايين السنين تمكن الإنسان اليمني، من استغلال المناطق الجبلية وتطويعها كأراضي زراعية، وذلك من خلال بناء المدرجات الزراعية (المصاطب)، في جنبات وسفوح الجبال، وهذا العمل يعتبر رائد في مجال هندسة البناء الزراعيوتعكس عظمة الحضارة اليمنية، والمدرجات تُمثل نحو٥٧% من الأراضي الزراعية في اليمن.

وإذا كان الفراعنة قد بنوا أول خزان موسمي في التاريخ في عهد أمنحتب الثالث واستخدموا أدوات رفع المياه كالشادوف والساقية[٣]، فإن اليمنيون القدماء عرفوا أهمية المياه فأقاموا حولها المدن والقرى وقاموا بحفرالآبار وإنشاء السدود وتمديد القنوات وشبكات الري واتبعوا الممارسات التقليدية في إدارة الموارد المائية، واستمرت تلك الممارسات لعدة قرون ولا زالت حتى الآن تثير الإعجاب.

وفي في حين بني سد مأرب قبل الميلاد بثمان قرون لدرء الفيضـانات وتجميع المياه، فإن بناء المدرجات يشهد بان اليمنيين تعاملوا مع الاراضي الزراعة واستعملوها بصورة صحيحة وسليمة.وتمكنوا من ابتكار نظم للري ومحافظة على المياه قل نظيره في العالم القديم مما مكنهم من زراعية محاصيل متنوعة حولوا صحراء الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية إلى أراض زراعية.

٢.٥. الغابات:

[٢] الجمهورية اليمنية، وزارة المياه والبيئة،" الاستراتيجية الوطنية والخطة الاستثمارية للمياه ٢٠٠٥-٢٠٠٩م" ، صنعاء.
[٣] خالد محمد الزواوي (د)، "الماء الذهب الازرق في الوطن العربي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

تقدر مساحة الغابات في اليمن بحوالي ١.٥ مليون هكتار، وتغطي حوالي ٣.٣% من مساحة البلاد، يستفاد منها في إنتاج الصمغ الغربي واللبان من أشجار الطلح والسنط واللبان. كما يستفاد من هذه الغابات في إنتاج أخشاب الأثاث وحطب الوقود والفحم النباتي وبعض الثمار الغابية،ويستفاد منها في الحفاظ على التربة الزراعية والمياه، وتثبيت الكثبان الرملية المتحركة وإدارة تقسيم المياه السطحية. وتقدر القيمة الاجمالية المضافة من القطاع الحراجي في اليمن بحوالي ١٤١ مليون دولار امريكي، ما نسبته٠.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي. ويشتغل بالقطاع الحراجي نحو ٢٠ ألف نحو ٠.٣ % من مجموع القوى العاملة[٤]،

٦.٢. التضاريس الجغرافية:

تتميز اليمن بتنوع مظاهر السطح وتنوع البيئة الطبيعية نتيجة لاختلاف الارتفاعات عن سطح البحر، إن لتضاريس اليمن أهمية كبيرة في إيجاد مناخات متنوعة في وقت واحد، فمثلا تقوم المرتفعات الجبلية على تلطيف درجات، الحرارة وزيادة كمية الأمطار الساقطة عليها، كما يؤدي وجود هذه المرتفعات إلى زيادة كمية الأمطار على السفوح الغربية والجنوبية وتقليلها على سفوح المناطق الشرقية.

٧.٢. الموقع الجغرافي

واليمن بحكم موقعها الجغرافي تطل بصورة مباشرة على مضيق باب المندب الذي يعد منأهم الممرات المائية في العالم والذي يربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط ، ويصل امتداد سواحلها البحرية الى ٢٠٠٠ كيلو متر، وتمتلك اليمن اكثر من ١١٥ جزيرة. على البحر الأحمر والمحيط الهندي، وبالتالي يمكن أن تشكل اليمن سوق على طريق التجارة بين القرن الافريقي ودول الشرق الأوسط وبلدان الخليج العربي

٨.٢. الحياة البرية والسياحة الزراعية:

تزخر اليمن بأنواع متعددة من الحياة البرية، حيث تتواجد الحيوانات البرية، كما تتوافد إلى اليمن الطيور المهاجرة والتي تتواجد حول بعض المسطحات المائية، وهناك البيئة البحرية التي تشتهر بالشعب المرجانية النادرة والتي تشكل بيئة سياحية جاذبة.كما يوجد كثير من العيون الحارة (الحمامات) تستخدم للعلاج الطبيعي والاستشفاء. ويمتاز الغطاء النباتي في اليمن بتعدد أنواعه، إذ يوجد أكثر من ٢٠٠٠ نوع من أشجار الغطاء النباتي البعض منها مستوطن ونادر ولا يوجد له مثيل في العالم، وتشغل المراعيوالغابات مساحات كبيرة من الغطاء النباتي، حيث تشغل الأراضي الرعوية نحو ٢١.٢ مليون هكتار بينما الغابات تقدر مساحتها بنحو ١.٥ مليون هكتار[٥].

٣. معوقات التنمية المستدامة:

١.٣. الفقر:

يعُتبرالفقر المأساة الإنسانية الأكثر تداولا على ألسنة المهتمين بالشأن اليمني، ويعتبر الفقر سواء الريفيأو الحضري سمة رئيسية فياليمن، ويعُود ذلك إلى أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة بالنسبة لأفقرالسكان، وتتعرضالمناطق الريفية (الزراعية) إلى تأثير الحروب والنزاعات،فضلا عن تدهور مواردها، بالإضافة إلى مشاكلالقطاع الزراعي، فإن شح المياه ونقص الرعاية الصحية في الأرياف اليمنيةيُشكل أحد أهم مظاهروأسباب الفقر في آن واحد.

٢.٣. الكثافةالسكانية

تميزت اليمن، خلال معظم النصف الثاني من القرن العشرين بأنها واحد من أعلى معدلاتالنموالسكاني في الوطن العربي، ففي الفترة الممتدة بينَ العامين١٩٩٥ و ٢٠١٨تراوحت المعدلات الإجماليةللخصوبة في اليمن بين٦.٥ و ٥.٥ ما يعني أن معدل إنجاب المرأة اليمنية خلال عمر الإنجاب يتراوح بين٦ الى ٧ مواليد[٦].وقد أسهم معدل الخصوبة المرتفع في ارتفاع نسبة النمو السكاني مع أنه انخفض من ٣.٦ في المائة علم ١٩٩٠ الى ٢.٥ في المائة عام ٢٠١٨م.وفي بلد تتسم بالندرة المتزايدة للمياه والأراضي الصالحة للزراعة، سيفرضالنمو السكاني وفق هذه المعدلات ضغوطا شديدة على الطاقة الإنتاجية للأراض اليمنية ويزيد من تهديد الاستدامة البيئية

[٤] منظمة الأغدية والزراعة (FAO)، حالة الغابات في العالم- مسارات الغابات نحو تحقيق التنمية المستدامة، روما، ٢٠١٨م
[٥] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري،" التقرير السنوي للقطاع الزراعي لعام ٢٠٠٧"، صنعاء
[٦] الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء" كتاب الإحصاء السنوي أعوام مختلفة"، صنعاء.

٢.٣. التلوث:

تعتبر النفايات المتمثلة بأكوام بقايا البلاستيك والبطاريات القديمة والورق والمعلبات المشروبالفارغة وغيرها ظاهر شائعة في اليمن،وتمثل تهديد خطير على الاراضي الزراعية،ويمٌثلتلوث الهواء والمياه والتربة مشكلة مستمرةذات أبعاد خطيرة تضربصحة البشر والنظم الأيكولوجية، في ظل انعدام تزايد الفعالية وغياب إعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها.

أن استهلاك اليمن لأكياس البلاستيك يتجاوز٤٣ مليار كيس في السنة الواحدة، وتتراوح استهلاك المواطن اليمني للأكياس البلاستيكية في اليوم الواحد، بين ٦ إلى ٨ أكياس. وتخلو معظم مناطق الريف اليمني، من خدمات النظافة، اذ ينتهي المطاف بهذه المخلفات الى الاراضي الزراعية.وتتسبب المخلفات البلاستيكيةبموت العديد الحيوانات مثل "الأغنام والماعز والابقار والجمال"، وعدد من الحيوانات البرية.وينتج عند احراقها غاز "الدايوكسين" وهو غاز سام ومضر بالبيئة والإنسان ويؤدي إلى إعاقة نمو الأشجار والمحاصيل الزراعية، التي تلتصق بها، كما أنها تؤثر على المياه[٧].

كما أن تصريف مخلفات الزيوت والمواد الكيميائية الأخرى تؤثر في نوعية التربة وإنتاجيتها، حيث تقدر كمية الزيوت العادمة المصرفة سنوياً للتربة في اليمن بحوالي ٣٥ ألف طن، والمخلفات الكيميائية بنحو٧ ألف طن سنوياً، كما قدرت المبيدات الحشرية التالفة التي تدفن في الأراضي اليمنية سنوياً بنحو ١٥٠٠ طن.أدى الاستيراد العشوائي والتهريب للمدخلات الكيميائية كالمبيدات والأسمدة والبذور دون رقابة مختبرية الى نتائج سلبية خطيرة على التربة[٨].

ويضاف الى ما سبق التأثيرات الضارة للمياه الجوفية المصاحبة لإنتاج النفط باليمن، حيث يتم حقن ما يعادل٥.٢ مليون برميل من المياه يوميا، بعداستخدامهالدفع النفط من مكامنه واعادة حقنها في طبقات حاملة للمياه العذبة. ويذكر أن كل طن من النفط الخام يحتاج في انتاجه الى ٤ متر من المياه[٩].

٣.٣.التغيرٌات المناخية

يتمثل أثر التغيرات المناخية على مصادر المياه في اليمن، في تغير كميات وأماكن سقوط الأمطار ومواسمها، كما تؤديالتغيرات المناخية إلىنقص إنتاجية الزراعة وتغير خارطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية كنتيجة لتغير معدلاتوأوقات موجات الحرارة، بالإضافة الى تغلغل المياه المالحة في التربة وزيادةمعدلات تملح الأراضيٌالساحلية وارتفاع مستوى المياٌه الجوفية. وتعاني اليمن حاليا من تناقص القدرة على توفير إمدادات المياه إما بسبب تناقص الهطول وإما بسبب إمكان حدوث زيادات في التبخر كون اليمن ضمن البلدان الجافة وشبه الجافة. وقد أدت موجة الجفاف التي شهدتها اليمن في السنوات الأخيرة إلى نقص كبير في موارد المياه، وانخفاض حاد في المحاصيل الزراعية التي تشكل المورد الأساسي لمعظم سكان اليمن. والجدير بالذكر إن قطاع الزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي مسؤول عن نحو ربع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية أساسامن إزالة الغابات والانبعاثات الناتجة عن الزراعة وتربية الماشية والتربة وإدارة المغذيات.

٤.٣. شح المياه وعدم انتظام الامطار

لا توجد أنهار في اليمن، وإمدادات المياه فيها شحيحة بسبب وجودها ضمن الامتداد الشمالي لنطاق الطقس الاستوائي الذي يسوده المناخ الجاف وتزايد كمية التبخر والنتح فيه عن كمية تساقط الأمطار، وبالتالي تعتبر اليمن من أفقر الدول في الموارد المائية، وتقع أسفل سلم الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي، وذلك برغم أن الأمطار الهاطلة سنوياً على سطحهاتقدر٦٧ مليار متر مكعب، إذ تتوزع هذه الكمية بين:١٠% منها تسقط سنوياً بمعدل يقل عن ١٠٠ ملليمتر ومعظم هذه الكمية عديمة الفائدة إذ تفقد بالتبخر بأنواعه المختلفة، وتقع معظم أراضي اليمن في هذا النطاق من المعدل، في حين أن حوالي ٤٧% تسقط بمعدل يتراوح بين ١٠٠-٣٠٠ ملم/سنة يستفاد من هذه النسبةجزئياً بصفة أساسية في تحسين المراعي وإنتاج بعض المحاصيل الزراعية باستخدام الري التكميلي وجزء منها يتسرب لتغذية الطبقات المائية الجوفية وقليل منها يذهب إلى البحر، والكمية الباقية وهي ٤٣% تسقط بمعدل أعلى من ٣٠٠ ملم/سنة' وتنزل هذه الكمية على شكل عواصف

---

[٧] الشبكة العنكبوتية https://www.yemen-nic.info

[٨] الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، "الوضع البيئي ومستقبل البيئة في الجمهورية اليمنية"، وثائق ندوة البيئة التي اقامها المجلس بالتعاون مع مجلس حماية البيئة، صنعاء ، مارس ١٩٩٨م

[٩] محمد اسلام شوادري، وآخرون، "التنمية الاقتصادية للموارد المائية بالجمهورية اليمنية" تقرير مقدم للمجلس الأعلى للمياه، صنعاء، ديسمبر١٩٢م

رعدية كثيفة،في وقت قصير، مما يؤدى إلى تكوين السيول المتدفقة خلال معظم الوديان المتصلة بالمرتفعات وجزء كبير من هذه الكمية يذهب إلى البحر والى جوف الصحراء مع العلم بأن المساحة التي تقع في هذا النطاق لا تزيد عن١٥% من مساحة البلاد.

٣.٥. تفتت الحيازات الزراعية وتقزيمها

تعتبر الحيازات الزراعية في اليمن صغيرة نسبياً، حيث أن ٥٢%من إجمالي عدد الحائزين تقريباً تقل حيازتهم عن ٠.٥ هكتار، وهناك نحو ٧٢% تقل حيازتهم عن ٢ هكتار وهؤلاء يحوزون ما نسبته ٢٠% من إجمالي المساحة الزراعية، مقابل نحو ١% من إجمالي عدد الحائزين يحوزون ما يعادل ٣٤% من المساحة الزراعية، كما أن ٩٧.٢٣ % من عدد الحائزين يحوزون نحو ٥٣.٩% فقط من الاراضي الزراعية، في حين أن ٢.٧٧% من عدد الحائزين يحوزون على نحو ٤٦.١ % من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى الجمهورية. مما يدل على أن التركيب الحيازي الزراعي في اليمن يتسم بوجود تركز في توزيع الأراضي الزراعية على الحائزين.

٦.٣. الاحتطاب والرعي الجائر

على الرغم من أن الغابات والأشجار تدعم الزراعة المستدامة في اليمن عن طريق تثبيت التربة وتحقيق استقرار المناخ وتنظيم تدفقات المياه وتوفيرالظل والمأوى وتأمين الموائل للملقحات وللمفترسات الطبيعية للآفات الزراعية، وتساهم الغابات في الأمن الغذائي تتمثل في توفير الوقود الخشبي للطهي وتعقيم المياه؛ ويقدر أن ٢٥ مليون نسمة، أي حوالي ٩٠ في المائة من سكان اليمن، يطهون باستخدام الوقودالخشبي[١٠].

ويجب الاشارة هنا إلى أن الغطاء النباتي الطبيعي في اليمن حاليا يتعرض للعديد من عوامل التدهور وعلى رأسها قطع الأشجار والشجيرات للحصول على الوقود مما يسبب ازالة ونفاذ جزء هام من الغطاء النباتي كم لأن الافراط الرعوي يؤدي الى سرعة ازالة الغطاء النباتي، حيث يتم تحميل اراضي المراعي عددا أو انواع من الماشية لا تتفق وطاقة المراعي على تغذيتها.

٧.٣. الصراع على الموارد

تُعتبر موارد المياه والاراضي الزراعية في اليمن من أهم الموارد الطبيعية التي يتوقف عليها الإنتاج والتنمية، إن تعدد استخدامات موارد المياه وخاصة العذبة منها قد أنهكت هذا الموردوأصبحت هذه الاستخدامات تُمثل ضغطاً على إمداداته المتاحة في أغلب المدن اليمنية بل أنها تؤدي إلى نشؤ صراعات حادة بين متطلبات الزراعة مثلاً ومتطلبات الصناعة أو الأغراض المنزلية، ويزداد هذا الصراع حول العلاقات المتداخلة بين كمية المياه المتاحة من ناحية ونوعيتها من ناحية أخرى. ويعتبر التنافس على الموارد المائية الاراضي الزراعيةأمراً شائعاً . ويتجلى هذا في كثير من الأحيان بالعنف المسلح، بالنظر إلى أهمية الزراعة في اقتصاد المجتمع اليمني فان النزاع على الأرض والمياه وقضايا نقل الملكية والإرثواقع مزمن يستنزف عدداً كبيراً من اليمنيين،ويشكلوحائلاً دون احراز التنمية المستدامة.

ويشكل الإرث في اليمن آلية رئيسية تُكتسبعبرها الأرض، على أساس تقسيم التركةوفق الشريعة الإسلامية، وتخضع جميع مصادر المياه - ما عدا هطول الأمطار المباشر- لإمكانية عدم تكافؤ الفرص فيالوصول إلى الاراضي الزراعية ومصادر المياه، وهذهعوامل رئيسية تحول المنافسة الى نزاعات تسفر، عن عدم استخدام أراض قابلة للإنتاج وتدمير محاصيل ذات قيمة وتأخير استثمارات جديدة أو إلغائها.

٨.٣. الفيضانات وتضرر ضفاف الوديان

من المعروف أن الأمطار في اليمن تسقط خلال فترات قصيرة ولكن بغزارة شديدة مما يسبب فيضانات وسيول كبيرة تتدفق بسرعة محدثة الكثير من النحت والانحرافات للتربة وللسدود والدفاعات والحقول من المناطق المرتفعة إلى الوديان المنخفضة. وتتعرض المدرجات والوديان حاليااللتآكل والإهمال، حيث وصلت نسبة التدهور للمدرجات في بعض المناطق إلى أكثر من ٣٠%، ويرجع هذا التدهور لعدة عوامل اهمها تدني المستوى المعيشي للفلاحين، هجرة الزراع إلى المدن الكبيرة وإلى الخارج، وارتفاع تكاليف الإنشاء والصيانة للدفاعات وجدران المدرجات. وهناك تزايد لظاهرة الانجراف الهوائي والمائي والتي تؤدي إلى فقد موارد التربة من مناطق الترسيب وتزايد حركة الكثبان الرملية النشطة.

[١٠] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم، تعزيز المنافع الاجتماعية الاقتصادية من الغابات، روما،٢٠١٤

٩.٣. الحروب والنزاعات المسلحة:

تمزق الحروب والنزاعات المسلحة نسيج التنمية المستدامة في اليمن، فهي تنشر الفقر وتئد الفرص وتقوض حقوق الإنسان الأساسية. الامر الذي أعاق تحقيق الاهداف الانمائية، وقد تزعزع الوضع السياسي في اليمن عام ٢٠١١م. وتفاقم الأمر ليصل إلى النزاع المسلح في سبتمبر ٢٠١٤م، وتحول إلى حرب بكل معنى الكلمة بحلول مارس ٢٠١٥م.

إن الحروب في اليمن تعمل حاليا على تدمير الحياة وانهيار الاقتصاد كما أنها حدت من طموحات الانسان اليمني بتحقيق حياة سعيدة في بيئة آمنة، وهي ايضًا تلوث البيئة وتستهلك الجزء الاكبر من الموارد التي يجب ان توضع في خدمة محاربة الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة. ومع استمرار الحرب والنزاعات طوال خمس سنوات تتسع قائمة الأضرار الاقتصادية، وقد نال القطاع الزراعي النصيب الاكبر من تلك الاضرار، والجدول رقم (١) يبين بعض تلك الاضرارسواء المباشرة منها أو غير المباشرة. ويتضمن الجدول نحو ١٥ مليار و ٨٤١ مليون دولار امريكي هي خسائر القطاع الزراعي بسبب الحروب والنزاعات خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٩) وقد تفاقمت اضرار الحرب لأن الوضع قبلها لم يكن في مستوى من القوة والقدرة على الصمود، وذلك للأسباب التالية:

- كانت السلطات اليمنية تركز قبل النزاع على تحسين الموارد المائية، والزراعة، والمناطق الساحلية للحد من الهشاشة الشديدة للبلاد إزاء تأثير تغير المناخ. وأدى النزاع إلى تآكل حاد في القدرة على التكيف وإلى زيادة الهشاشة.
- أسفرت عوامل انخفاض منسوب المياه، وتدميرالأصول، وارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة عنصعوبة الوصول إلى المدخلات، بما في ذلك الوقود، وارتفاع أسعارها إلى هبوط بنسبة ٣٨ في المائة في الإنتاج المحلي للأغذية عام ٢٠١٦م[11]
- بعض المجموعات، مثل النساء، والشباب، والأقليات، والمجتمعات المحلية المهمشة، تعاني من الحرمان من حيث القدرة على الوصول إلى الأرض وحقوق الأراضي.
- يترافق أثر النزاع مع الهشاشة العالية إزاء الصدمات المناخية وشح المياه.
- تعيش نسبة سبعين في المائة من اليمنيين في المناطق الريفية وهم يعتمدون اعتمادا شديدا على زراعة الكفاف،
- معظم الأسر الريفية الفقيرة تقل مساحة ملكياتها عن نصف هكتار أو التي تستأجر أرضها.
- وفقدت نسبة تقرب من ٤٥ في المائة من الأسر مصدر دخلها الرئيسي بسبب النزاع.
- عجز الإنتاج المحلي عن تلبية المتطلبات.
- وتراعى عند اختيار السلع الظروف المناخية وتأثيرها على التخزين.
- الدور الحكومي المتعلق بتقديم التمويل الزراعي منخفض وضعيف جدا ويظهر بنصيب الزراعة من الموازنة العامة والتي لا تزيد عن١% سنويا.
- لقد اصبح القطاع الزراعي بمثابة شبكة أمان خلال النزاعات والحروب. على حساب تعزيز التنمية المستدامة.

١.٩.٣. تأثير الحرب على بعض مؤشرات التنمية:

يبين الجدول رقم (٢) تراجع بعض المؤشرات ذات الصلة بالزراعة والامن الغذائي، فقيمة الناتجالمحلي الزراعي الإجمالي تراجع من حوالي4771 مليون دولار امريكي عام ٢٠١١ إلى نحو ٤١٠٠مليون دولار عام ٢٠١٨ محققة نقص قدره ٦٧١ مليون دولار تقريبا، بمعدل نقص نحو ١٤ في المائية مقارنة بما كانت عليه قبل بدء النزاعات والحرب. وتناقص نصيب الفرد من الناتج القومي الزراعي من حوالي ١٧٥ دولار عام ٢٠١١م الى نحو ١٣٦ دولار عام ٢٠١٨م

[11]https://www.scidev.net/global/farming/news/khat.cultivation-food-crisis-yemen.html

وتراجع حجم القوى العاملة في الزراعة من حوالي ١٢٦٠ألف نسمة علم ٢٠١١م الى نحو1180 الف نس مة، بنقص قدره ٨٠ ألف عامل بنسبة ٦% تقريبا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل حدوث النزاع والحرب.

وتراجعت المساحة المستثمرة في الزراعة من حوالي ١٤١٢ ألف هكتار علم ٢٠١١م الى نحو١٠١١ الف هكتار عام ٢٠١٩، بنقص قدره ٤٠١ ألف هكتار بنسبة ٢٨% تقريبا مقارنة بما كانت عليه قبل نشوب الحروب والنزاع.

٣.٩. ٢. وضع اليمن في بعض التقارير العالمية

- بحسب دليل التنمية البشرية ٢٠١٨م صنفت اليمن ضمن أدنى ١٢ دولة في العالم- في المرتبة ١٧٨ من
- صل ١٨٩ دولة،ويعود ذلك بدرجة، رئيسية إلى انكماش نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي متأثراً بتداعيات الحرب والصراع. التي تؤثر في المؤشرات الفرعية لدليل التنمية البشرية في الصحة والتعليم والدخل[١٢].
- وبحسب نتائج تقرير الجوع لعام ٢٠١٨م صُنف اليمن ضمن أسوء ثلاث دول على خارطة الجوع في العالم، واحتلت المرتبة ١١٧ من أصل ١١٩ دولة شملها التقرير[١٣]
- بحسب تقرير مؤشر السلام العالمي ٢٠١٨م، تعتبر اليمن ضمن ١٠دول الأقل سلاماً في العالم، من أكثر المناطق المتأثرة بالنزاعات والحروب، اذ احتلت المرتبة ١٥٨ في مؤشر السلام العالمي من اصل ١٦٣ دولة في العالم. وكانت في المرتبة ١٣٨ عام ٢٠١٠م[١٤]
- وبحسب تقرير السعادة العالمي ٢٠١٩م صُنف اليمن ضمن الدول الست الأقل سعادة في العالم محتلاً المرتبة ١٥١ من أصل ١٥٦ دولة في العالم. خلت قائمة الدول العشرين الأكثر سعادة من ذكر أي دولة عربية[١٥].
- وبحسب تقرير مؤشر الدول الهشة ٢٠١٩صُنف اليمن ضمن الدول الأربع الاكثر هشاشة في العالم محتلاً المرتبة ١٧٤ من أصل ١٧٨ دولة في العالم، منذ إطلاق مؤشر الدول الهشة عام ٢٠٠٥ ، احتلت ثلاثة بلدان فقط المركز الأول في الهشاشة هي الصومال، جنوب السودان، وساحل العاجل. في هذا العام ٢٠١٩، تصدرت دولة رابعة المركز الأول من اصل ١٧٨ دولة في العالم، إنها للأسف اليمن[١٦].
- أدى الصراع المستمر في اليمن إلى تراجع معدلات التنمية البشرية بحوالي ٢١ عامًا، وإذا ما انتهت الحرب في عام ٢٠٢٢ فسيبلغ معدل التراجع في مكاسب التنمية حوالي ٢٦ عامًا. وإذا ما استمرت الحرب حتى عام ٢٠٣٠ فسيتزايد معدل النكوص إلى أربعة عقود[١٧].
- إن الأمن الغذائي يتدهور بشكل ينذر بالخطر في جميع أنحاء اليمن، لقد تضررت سبل العيش ومصادر الدخل في القطاعين الخاص والعام إلى حد كبير بفعل تداعيات الحرب الجارية واستنفدت معظم الأسر مدخراتها وأصبحت تواجه صعوبات عالية في الوصول إلى الغذاء والخدمات الاجتماعية الأساسية.

[12]UNDP: 1. http://hdr.undp.org/en/data 2. http://hdr.undp.org/en/composite/trends

[13] K. von Grebmer and e tal . 2018. 2018 Global Hunger Index: Forced Migration and Hunger. Bonn and Dublin: Welthungerhilfe and Concern Worldwide. www.globalhungerindex.org

[14]Institute for Economics & Peace. Global Peace Index 2018: Measuring Peace in a Complex World, Sydney, June 2018. Available from: http://visionofhumanity.org/reports

[15] http://worldhappiness.report/

[16]Fund for Peace, Fragile States Index 2019

[17]Jonathan D. Moyer & others, "ASSESSING THE IMPACT OF WAR IN YEMEN", By United Nations Development Programme (UNDP), Copyright 2019

جدول رقم (١): الخسائر المباشرة وغير المباشرة بسبب الصراعات والحروب خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩)

خسائر غير مباشرة			خسائر مباشرة			
القطاع	البيان	المبلغ (مليون دولار)	القطاع	البيان	العدد	المبلغ مليون دولار)
اولا: المؤسسات والمزارع الحكومية والتعاونية	مزعة سردود	0.8	اولا: البنى التحتية	مباني	77	12.6
	مؤسسة اكثار البذور	0.4		محطات ومراكز ابحاث	5	10.2
	شركة اكثار البطاطس	48.0		مكاتب للزراعة	9	6.1
	منشآت الري	2.2		مزارع انتاجية حكومية	3	2.3
	الادارة العامة للرقابة على الجودة	0.4		منشآت ري (سدود/حواجز)	10	7.8
	مزارع ابقار وانتاج الالبان	1.2		مباني مشاريع زراعية	5	2.8
	صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي	10.4		مباني زراعية	7	1.7
	ادارة صحة الحوان	0.6		مجمعات ومراكز ارشاد	39	7.5
	ادارة وقاية النبات	2.0		حجر نباتي وبيطري	6	9.2
	محطات رصد الامطار	0.2		اسواق زراعية مركزية	41	66.9
	توقف مشاريع	309.6		اسواق زراعية ريفية	40	0.7
	مشاريع متوقفة (اتفاقيات)	183.0		جمعيات زراعية وتعاونية	41	101.3
	توقف مشاريع ممولة مشتك	38.9		فرع بنك التسليف الزراعي	5	10.0
	الجمعيات التعاوني الزراعية	112.3	ثانيا: الانتاج النباتي	بيوت محمية ومشاتل	3519	6.2
	الاسواق الزراعية ومراكز الصادرات	44.0		حقول ومزارع	10	1460.5
ثانيا: الانتاج النباتي	حبوب	145.1	ثالثا: الثروة الحيوانية	حيوانات ماشية	122382	436.4
	خضروات	512.1		خلايا نحل/مناحل	41575	2.8
	فواكه	590.0		مزارع دواجن	122	65.4
	البقوليات	58.1	رابعا: معدات ووسائل نقل	معدات	متنوع	36.2
	المحاصيل النقدية والاقتصادية	3886.4	**الاجمالي**			2246.6
	الاعلاف	38.6				
	اخرى	0.6				
	المشاتل	55.0				
ثالثا: قطاع الثروة الحيوانية	الدواجن	5598.6				
	النحل والعسل	136.0				
	خسائر اولية في الثروة الحيواني	1039.0				
رابعا: خسائر التصدير	التصدير الخارجي	302.5				
خامسا: قطاع العمل المرعي	القوى العاملة	478.6				
	الاجمالي	13594.4				

١٣ مليار و ٨٤١ مليون دولار امريكي هي خسائر القطاع الزراعي بسبب الحروب والنزاعات خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٩)

المصدر: وزارة الزراعة والري، لجنة حصر الأضرار،" اضرار العدوان والحصار السعودي الامريكي الغاشم على القطاع الزراعي"، صنعاء، ديسمبر، ٢٠١٦

٤. التوصيات:

اعتمادا على ما سبق فان القطاع الزراعي يعتبر الاكثر تأثيرا على حياة ومعيشة المجتمع اليمني، ولا زالت هناك ضرورة ملحة لتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي بما يتناسب واهميته الاقتصادية بالنسبة للفرد ولعملية التنمية الاقتصادية.

الاقتصاد في اليمن اقتصادا تقليديا يغلب عليه الطابع المعيشي ويعتمد اعتمادا كبيرا على الاستخدام المباشر للموارد الطبيعية خاصة موارد الأرض والمياه والغابات والمراعي. حيث تمثل الزراعة والرعي أهم نظم استخدامات الأرض وسبل كسب العيش. ولذلك يوصي الباحث بالآتي.

- دعوة كل الأطراف المتنازعة في داخل اليمن وخارجها الى انهاء النزاعات والحروب وسرعة بناء السلام دون ابطاء
- تأمين حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الضرورية (القمح والبقوليات، وغيرها)
- تحقيق الأمن الغذائي بإنتاج محاصيل ذات ميزة نسبية تنافسية
- تطوير نظم زراعيهبديلة مستدامة وإقتصاديةأفضل
- وفي المناطق التي ت عتبر فيها الحالة الأمنية مواتية فإن الحاجة تدعو إلى بدء العمل بشأن تعزيز تقديم الخدمات المحلية، وإحياء شبكات الأمان الاجتماعي، ودعم جهود استصلاح واسترداد الإنتاج الزراعي لمساندة الإنعاش في المستقبل
- إنشاء مشاريع صغيرة قائمة على الزراعة وتربية الثروة الحيوانية المرتبطة بسوق العمل
- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي وخصوصاسياسات التمويلوزيادة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للقطاع الزراعي والعمل على إنشاء بنك خاص بالتمويل الزراعي على غرار ما هو سائد في الدول المجاورة.
- الحد منتآكل المساحاتالزراعية من خلال صيانة ضفاف الوديان وادارة مساقط مياه الامطار والسيول
- توفير السبلوالآليات لزيادة القيمة المضافة المتولدة عن القطاع الزراعي وتشجيعالتصدير الزراعي
- للخارجي.

جدول رقم (٢) اهم المتغيرات والمؤشرات الزراعية في اليمن خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٨م

السنة	السكان (الف نسمة)			القوى العاملة (ألف نسمة)		مساحة الزراعي (الف هكتار)		نصيب الفرد (هكتار)		مساحة المحاصيل المستديمة (الف هكتار)		مساحة المحاصيل الموسمية (الف هكتار)		المساحة المتروكة	الناتج المحلي (مليون دولار)		متوسط نصيب الفرد من الناتج (دولار)	
	لاجمالي	الريف	الحضر	لكلية	لزراعية	لصالحة	لمزروعة	لصالحة	لمزروعة	طرية	لرويا	طرية	لرويا		لاجمالي	لزراعي	لاجمالي	لزراعي
2000	18261	13460	4801	4000	1500	1452	1210	0.08	0.07	83	155	481	390	375	9320	1290	510	70.6
2001	18800	13800	5000	4100	1400	1452	1190	0.08	0.06	83	154	536	410	410	9365	1320	498	70.2
2002	19500	14300	5200	5033	2921	1452	1077	0.07	0.06	85	159	558	401	407	10292	1507	528	77.3
2003	19610	14957	4653	5265	2969	1452	1077	0.07	0.05	94	104	492	387	592	11266	1615	575	82.4
2004	19720	14490	5230	5506	3018	1452	1189	0.07	0.06	84	157	151	397	421	12908	1782	655	90.4
2005	19750	14100	5650	4100	1250	1452	1204	0.07	0.06	85	159	558	401	407	16761	1768	849	89.5
2006	20900	14900	6000	4120	1200	1452	1309	0.07	0.06	92	173	607	437	300	19082	1936	913	92.6
2007	21500	15400	6100	4200	1260	1452	1482	0.07	0.07	109	204	644	528	125	20870	2244	971	104
2008	22200	15800	6400	4200	1260	1452	1372	0.07	0.06	104	223	591	453	238	30395	3033	1369	137
2009	22500	16100	6400	4600	1260	1452	1307	0.06	0.06	129	222	485	471	303	28125	3235	1250	144
2010	23200	16600	6600	4700	1260	1452	1580	0.06	0.07	235	327	649	368	30	28587	3439	1232	148
2011	23830	16900	6930	4900	1260	1452	1412	0.06	0.06	241	360	423	388	198	31232	4771	1311	175
2012	24527	17451	7076	5200	1250	1452	1501	0.06	0.06	229	341	431	499	109	32731	4719	1334	192
2013	25237	16463	8774	5194	2214	1451	1499	0.06	0.06	228	343	428	500	110	34714	5127	1376	203
2014	26184	16472	9712	5380	2215	1451	1352	0.06	0.05	228	343	428	500	110	34714	5127	1326	196
2015	26832	16698	10134	5341	2216	1451	1172	0.05	0.04	228	343	428	500	110	34714	5127	1294	191
2016	27584	16921	10663	5257	2307	1451	1093	0.05	0.04	228	343	428	500	110	27318	4630	990	168
2017	28599	17159	11449	5134	2280	1451	1020	0.05	0.04	222	346	420	480	115	26512	4200	927	147
2018	30125	17325	12800	5200	1180	1451	1011	0.05	0.03	225	335	425	475	118	24500	4100	813	136

المصدر:

١. كتباب الاحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن ، سنوات مختلفة .

٢. الكتاب السنويللإحصاءات الزراعية العربية الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، سنوات مختلفة